من أبرز الأمثلة المعمارية من عصر ما قبل النفط: قصر السيف في الكويت وبيت برج الرياح في دبي، بالإضافة إلى المنازل المتأثّرة بالأسلوب العثماني في مدينة جدة. وموقع قصر السيف البارز على واجهة مدينة الكويت البحرية جعله من أول المعالم الساحليّة في المنطقة. أمّا بيت برج الرياح، فيقع في منطقة البستكية بدبي ويتّسم بعناصر تقليديةٍ مميّزة. وهو مبنيّ حول فناءٍ ويتألّف من طابقين، وهذا يدلّ على أن المالكين من عائلةٍ ثريةٍ من التجّار. وبُنيت أساساته بالحجارة، وشُيّد طابقه العلوي باستخدام أعمدةٍ من المرجان المتحجّر، وتألّف السقف من الجسور الخشبية وسعف النخيل، وأنشئت أبراج الرياح في غرف المعيشة الرئيسة.

عمارة النفط:
تأثير الدولارات البتروكيميائية

بدأ إنتاج النفط في شبه الجزيرة العربيّة في العام ١٩٣٨ عندما اكتُشفت حقول النفط الأولى في المنطقة الشرقيّة بالمملكة العربيّة السعوديّة وفي جزيرة البحرين خلال أعمال تنقيب لشركات نفط بريطانيّة وآخرين. ما من منطقة أخرى من العالم يوازي غناها بالاحتياط النفطي المقدار الموجود في هذه المنطقة، والذي يُقدّر بنحو خمسين في المئة من إجمالي النفط العالمي. وعلى الرغم من تكليف الشركات البريطانيّة والأميركيّة منذ أواسط العشرينات في أعمال التنقيب عن النفط واستخراجه فإنّ الطفرة النفطيّة، وما رافقها من تحوّلات لا رادّ لها في الاقتصاد والمجتمع، لم تبدأ إلّا مع نهاية الحرب العالميّة الثانية. والحقل النفطيّ الأكبر الذي اكتشف هو حقل الغوار في المنطقة الشرقيّة بالمملكة العربيّة السعوديّة، بطول ٢٤٠ كيلومترًا وعرض ٣٥ كيلومترًا.

وبدأت البلدان في شبه الجزيرة العربيّة تتحوّل إلى صيغة الدولة الأمّة المستقلّة بعد عقود قليلة من بدء الطفرة النفطيّة. وتمّ رسم حدود كلّ دولة في المنطقة وتعيين مساحتها مع حلول أواسط الخمسينات من القرن العشرين. وكان الجزء الغربي من الجزيرة العربيّة، بمعظم سكّانه وأراضيه، ما زال واقعًا تحت سيطرة ونفوذ السلطنة العثمانيّة في مطلع القرن العشرين. وحدها المستعمرات في طريق التجارة إلى الهند كانت تحت حماية بريطانيا العظمى ووسطائها السياسيين. وبعد الحرب العالميّة الأولى تمكّن آل سعود النجديّون الأقوياء من توحيد مختلف القبائل والأقوام العربيّة وتنظيمها تحت رايتهم، وذلك في مسعى حثيث لتحرير شبه الجزيرة من السيطرة العثمانيّة. وفي العام ١٩٣٢، إثر ضمّها الحجاز وعسير الشماليّة ونجد والمنطقة الشرقيّة، تأسّست المملكة العربيّة السعوديّة على يد أسرة آل سعود وقائدها اللامع عبد العزيز بن سعود.

حافظ قادة إمارات الساحل المتصالحة، في شبه الجزيرة، على ممتلكاتهم وسلطتهم ونفوذهم بفضل الاتفاقات والمعاهدات التي عقدوها مع حُماتهم القدماء، البريطانيين. وفي العام ١٩٦١، كانت الكويت المشيخة الأولى التي تغدو دولة مُستقلّة. وما لبثت البحرين أن تبعتها. افترقت قطر عن إمارات الساحل المتصالحة الغادية فيما بعد الإمارات العربيّة المتّحدة – في العام ١٩٧١وذلك بعد إخفاق محاولات الوحدة، وهكذا رفضت قطر فرصة أن تكون الإمارة العربيّة الثامنة. وباستثناء اليمن وسلطنة عُمان، فإنّ كلّ دولة – أمّة، نشأت في ذلك الوقت على ساحل الخليج، قامت كأوليغارشيّة تستند على التسلسل القبلي للأسر الحاكمة. فكلّ حاكم في هذه الدول هو سليل الأسرة الحاكمة، ويُعيّن من قبلها. والتعاون الاقتصاديّ والسياسي بين الدول والإمارات المذكورة لم يكن أولويّة سياسيّة مُلحّة قبل اجتياح العراق للكويت في العام ١٩٩٠، إذ قامت جميع هذه الدول، ما عدا اليمن، بتوحيد قواها لتدعيم مجلس التعاون الخليجي الذي كان تأسّس في العام ١٩٨١ بغية توحيد السياسات الخارجيّة للمنطقة والدفاع عن مصالحها المشتركة.

وعلى أثر ازدياد صادرات النفط، بدأت في المنطقة عمليات إنتاج كثيفة ومتسارعة في أعوام السبعينات. عمليات الإنتاج هذه اقتصرت في البداية على مشاريع فضفاضة ضخمة ومنتدبة، مثّلت ثورة صناعيّة قصيرة نسبيًّا لم تدم أكثر من ثلاثة عقود أو أربعة. وبُنيت جسور عائمة لإنزال البضائع (أحواض تجفيف) ومصانع ضخمة للبتروكيميائيات، بالإضافة إلى صناعات الألمنيوم وسبك النحاس. وبدأت صناعة البناء الحديثة تزدهر، حيث تطلّبت استثمارات كبيرة من الدولة ومن قِبَل مقاولين ومساهمين محليين طموحين. الاهتمام الأوّل للاستثمارات العامة تركّز على مشاريع البنى التحتيّة الرئيسة، كشقّ الطرق، إنشاء معامل الطاقة وتحلية المياه وبناء المطارات والمرافئ. لكن بعد ذلك، وإثر هذه المرحلة الأولى من التطوير في الصناعة والبنى التحتيّة، فقد توجّه الاستثمار أكثر نحو تأسيس صناعات من شأنها المساهمة في تخفيض استيراد السلع الضروريّة، كالأغذية والمفروشات ومواد البناء. وحلّت على الإثر المرحلة الأخيرة ممّا أُطلق عليه الثورة الصناعيّة، وهي مرحلة تمثّلت بالإنتاج الصناعي للمواد الاستهلاكيّة غير الأساسيّة، كالبلاستيك والأسمدة. واعتمدت معظم صناعات المنطقة على إنتاج النفط والغاز وأرباحهما، على نحو مباشر أو غير مباشر. إلّا أن جميع العناصر الضروريّة في الصناعة تقريبًا كان ينبغي استيرادها، كمثل الأيدي العاملة والمواد الأوّليّة المختلفة، إضافة إلى الشهادات والرخص التجاريّة. وعنى هذا أن قطاع الإنتاج في شبه الجزيرة كان عليه الاعتماد على برامج الدعم الرسميّة، المستمدّة أساسًا من أرباح صادرات النفط.

وقاد إنشاء البنى التحتيّة الحديثة وتطويرها إلى تحوّلات متسارعة في معظم مدن النفط، حيث استُبدل نموذج البلدة النواتيّة القديمة، ذات التخوم المحدّدة الواضحة، بتكتلات ضواحٍ وامتدادات عمرانيّة لا تني تتوسّع. وساهمت طبيعة مواقع الإنشاء، ساحليّة كانت أم داخليّة، على نحوٍ أساسي بالتأثير على قرارات الاستخدام العام للأراضي. إذ قاد اتجاه الريح إلى تأسيس مناطق صناعيّة في الجنوب، ومع هذه المناطق قامت أحياء سكنيّة فقيرة تضمّ مخيّمات ومساكن عمّال هامشيّة ومُهملة. وفي الجانب الآخر من تلك المدن، الجانب الأكثر رخاءً، حُوّلت مساحات كبيرة من الأراضي إلى ضواحٍ مُخصّصة للسكّان المحليين ولذوي الدخل المرتفع من المغتربين. وسرعان ما غدت المطارات مراكز إقليميّة ودوليّة مُهمّة، ما جعل أبنية الإدارات والأعمال تصطفّ على جانبيّ الطرق الرئيسة، فتتّصل على هذا النحو بالمراكز القديمة والمرافق الحديثة. ونظرًا لصعوبة الوصول إلى مراكز المدن القديمة بالسيّارات، فإنّ هذه المراكز فقدت جاذبيّتها ووظائفها السابقة كمناطق رئيسة للأعمال والأنشطة التجاريّة، فما لبث السكّان المحلّيون كما أصحاب المشاريع، أن هجروها. وعلى نحوٍ تدريجيّ استُبدلت الأسواق القديمة وأسواق الحرف بمشاريع تجاريّة متعدّدة الأغراض راحت تنبت على جانبي طرق المطارات الجديدة. وبُنيت أولى مولات التسوّق عند الأطراف المدينيّة، وغدت هذه المولات، نظرًا لجاذبيّتها بفضل أجوائها الحديثة المكيّفة وسهولة الوصول إليها عبر الطرق الرئيسة، ليست فقط الأسواق الأحدث دون منازع، بل أيضًا أكثر فراغات الترفيه العامّة تميّزًا واستقطابًا.

عمومًا يمكن فهم مدينة النفط بناءً على ثلاث مناطق رئيسة: وسط المدينة القديم، مناطق الأعمال الجديدة الممتدّة ومناطق الضواحي. القسم الأكبر من النسيج المبنيّ في مدينة النفط هو الذي يضمّ الضواحي المُصمّمة نمطيًّا في منظومة من الشوارع والطرق السريعة المنسّقة في شبكة هندسيّة جامدة. وغدت الفيلا ذات الطابقين، المسوّرة بالجدران والمبنيّة على قطعة أرض مربّعة أو مستطيلة، نموذج المباني السكنيّة الأكثر شيوعًا في مدن النفط. وغالبًا ما يبقى مركز المدينة القديم، مع توسّع وإعادة بناء مناطق الأسواق القديمة، وسطًا يُختلط استخدامه من قبل ذوي الدخل المحدود، محليين كانوا أم مقيمين أجانب. إلى ذلك، يُسكن العمّال الأجانب في الغالب إمّا بالوسط المدينيّ القديم أو عند طرفه، حيث تُقام مبانٍ من طابقين لإيوائهم. وفي النتيجة فإنّ المناطق الأكثر كثافة بمدن النفط توجد هنا، في هذه المناطق الوسطيّة القديمة. في المقابل، وعلى نحوٍ إجمالي، جرى بمناطق الضواحي حظر الخلط بين المباني المرتفعة والمنخفضة تماشيًا مع ضروريّات الخصوصيّة.

وفيما ظهرت حركات وأنماط مختلفة في مسار العمران على مدى الأعوام الستين الماضية، يمكن اختيار مجموعة من النماذج المتميّزة التي تظهر مذاهب معماريّة مختلفة، رُكّزت في الأساس كي تفرض التوازن بين التقليد والحداثة، ساعية في الوقت نفسه إلى التعامل مع التحدّيات البيئيّة، والاجتماعيّة – الثقافيّة المطروحة في سياق الواقع. فتضمّنت أبراج المياه في الكويت أبعادًا رمزيّة واضحة تشير إلى المُثُل الإنسانيّة والتكنولوجيّة التي تُعبّر عنها الكرة الأرضيّة والصاروخ. ويمثّل المتحف الوطنيّ، القائم على موقع مربّع، تفاعلًا إيجابيًّا مع المناخ وذلك من خلال خلق تآلف من أربعة مبان، مستطيلة في مسطحاتها وغير اعتياديّة في كتلها، تُحيط بحديقة مركزيّة وتتّصل ببعضها البعض عبر جسور هي عبارة عن صالات عرضٍ وردهة مسقوفة. واستلهم مبنى مجلس الأمّة من البنية الرحبة لشارع البازار بالسوق القديم ومن هيكل الخيمة. المبنى الأخير مثّل أولى المشاريع التي أدخلت العمارة المعاصرة والحديثة في تصاميم المباني الحكوميّة، كما أنّه عبّر عن أولى الحركات الديموقراطيّة في شبه الجزيرة العربيّة.

وصُمّم في المملكة العربيّة السعوديّة مبنى المقرّ الرئيس للبنك التجاري (الأهلي) في جدّة، وذلك بالتركيز علي الاعتبارات المناخيّة المحيطة، حيث استُخدم في تصميمه عنصران من أهم العناصر الموجودة في العمارة الإسلاميّة التقليديّة، ألا وهما التهوية الطبيعيّة ومركزيّة الداخل. كما صُمم مبنى وزارة الخارجيّة بالاعتماد على مبادئ موجودة في التقاليد المعماريّة الإسلاميّة، وهي عناصر محليّة تزخر بها عمائر نجد المبنيّة بحجارة الطين، وأخرى صريحة مستلهمة من صروح تاريخيّة كقصر الحمراء في الأندلس. ويضم المبنى مكاتب لألف موظّفٍ، قاعات اجتماعات ومؤتمرات وغرف صلاة، إضافة إلى قاعة مآدب، مكتبة، قاعة محاضرات، قاعة عرض ومواقف سيّارات. واستُخدمت استراتيجيّات مختلفة للحفاظ على الطاقة استُلهمت من الأسواق التقليديّة، منها اعتماد الجدران السميكة، العوازل عالية الجودة، المشرّبيات والنوافذ الصغيرة. ويُعدّ قصر طويق نموذجًا باهرًا آخر، وهو صرح ثقافي مركزيّ بُني في حيّ السفارات في الرياض. فكرة تصميم القصر هي سلسلة ملتوية تلتفّ على نفسها ويبلغ امتدادها ٨٠٠ مترًا. الفكرة هذه استلهمت من حصون المنطقة، ويضمّ التصميم ثلاث خيم بيضاء تتّصل بالمبنى الرئيس الذي يطلّ على الحدائق الداخليّة. وتقي الخيم الثلاث المنطقة المكشوفة من أشعة الشمس الحارقة في فترة ما بعد الظهر. هذا ويُعتبر الجامع الكبير في الرياض والتخطيط المدينيّ لمنطقة قصر الحُكم، نموذجان مهمّان آخران يمثّلان المساعي الواعية لاستحضار الماضي وتأويله.

ويمكن رصد أمثلة أخرى سعت إلى المواءمة بين التراث والحداثة في مسيرة البحث عن هويّة متميّزة في قطر والإمارات. من هذه الأمثلة، الحرم القديم لجامعة قطر، مبنى البريد في الدوحة، إضافة إلى الوحدات النموذجيّة لروضات الأطفال في سائر الإمارات العربيّة المتّحدة التي تمثّل تعبيرات واضحة عن تلك المساعي. إلى ذلك ثمّة تدخّلات رئيسة مثّلت محاولات تجريبية واعتمدت تأويلات معماريّة مختلفة ظهرت هنا وهناك في بلدان المنطقة، منها فندق شيراتون الدوحة، وستاد الشيخ خليفة الدولي في أبو ظبي، فندق إنتركونتينونتال في مسقط ومستشفى الثورة في اليمن.

عمارة ما بعد النفط:
أثر التدفّقات العالميّة ومراكز الخدمات من التسعينات إلى الوقت الراهن

منذ أواسط عقد التسعينات أثنى عدد من المنظّرين والباحثين المدينيّين على مفهوم فضاء التدفّقات. ويرى مانويل كاستيل أن المجتمعات المعاصرة تنتظم حول التدفّقات المالية، المعلومات، التكنولوجيا، الصور، الأصوات، الرموز ومواد الاستهلاك. وفيما يسهُل التحقّق من أنماط هذه التدفّقات، إلّا أن فكرته التي تعتبر المدينة العالميّة عمليّةً وليست مكانًا، لم تُثبت صحّتها. والدليل الواضح على هذا